

نتائج أفكار الثقات

فيما للصفات من التعلقات

في مسألة تعلقات الصفات الإلهية

تأليف

العلامة العمدة الفاضل الشيخ

نور الدين حسن بن عبد المحسن أبي الصلاح زاده

المعروف بأبي عذبة

المتوفى بعد سنة ١١٧٢هـ رحمه الله تعالى

حققه وقدم له بتقييد لطيف في المسألة

سعيد عبد اللطيف فودة



بيروت لبنان

نتائج أفكار الثقات

فيما للصفات من التعلقات

في مسألة تعلقات الصفات الإلهية

تأليف : نور الدين حسن بن عبد المحسن أبي الصلاح زاده

حققه وقدم له : سعيد عبد اللطيف فودة

الطبعة الأولى : 1435هـ - 2014م



بيروت لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الـحمد للـه رب العالـمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه المتَّبعين أجمعين.

أما بعد،

فقد كان سألني غير واحد، أثناء دروس التوحيد أن أوضح بعض القواعد والحقائق التي تكشف عن التعلُّـقَات الصّلوحيَّة والتَّنجيزية للصفات الإلهية، فبعض الصفات لها تعلّقات صَلوحية وبعضها تَنْجيزية قديمة، وبعضها تنجيزية حادثة.

ولما كثر ذكر هذه التقسيمات عند المتأخرين من علماء التوحيد، وكان لها أصلٌ أصيل عند المتقدمين، وإن عبروا عنها بأسماء أخرى اصطلحوا عليها، ولكن الرشيد يعلم أن علم التوحيد لا يدور على الألفاظ، بل على المعاني، ومن حصر نفسه ونظر من خلال الألفاظ ولم يجرِّد المعاني ويخصَّها بالفكر، فهو القاصر الذي لا يعرف حقيقة النّظر؛ أحببت أن أضع تعليقاً لطيفاً، وشرحاً وجيزاً، أدعو الله تعالى أن يفي بالمراد، لأوضِّح هذه المسألة، وسوف أعتمد طريقة خاصة لشرح هذا المبحث، مستمدَّة في روحها من المتقدِّمين، ولكني أعبر عنها بأسلوبي الخاص، فإن أصبت كان من الله تعالى التوفيق والهدى، وإن أخطأت، فمن نفسي.

وندعو في ابتداء الأمر أن يهدينا الله تعالى للصواب.

أقسام التعلقات ومعناها:

قسَّم العلماء الصفات المعاني إلى قسمين من حيث تعلقها:

الأول: صفات ليس لها تعلق، وهي الحياة فقط، لأنها لا تطلب معنىً زائداً على قيامِها بمحلِّها، فمجرد قيام الحياة بالذات يصير الذات حياً، ولا يُنتَظرُ لتمام المعنى عند العقل أمر آخر غير مجرد التصديق بقيام الصفة بالذات، أو اتصاف الذات بالصفة.

الثاني: صفات لها تعلّق، وقسموها إلى أقسام ثلاثة بحسب المتعلقات، والمتعلَّقات هي مصاديق وجزئيات الأحكام العقلية الثلاثة، أقصد الاستحالة والوجوب والجواز، فجزئيات الإمكان (الجواز) كلها ـ كالشمس والقمر والأرض وزيد وعمرو وحركة القلم ومتابعة العين للحروف عند القراءة ـ ما وجد منها وما لم يوجد؛ هي كلُّها متعلَّقات الصفة إذا كانت الصفة تتعلق بالممكنات، وكذلك ما صدق عليه حكم الوجوب كالذات الواجب وصفاته، وما صَدَقَ عليه حكم الاستحالة كمُنافِيات الواجبات واجتماع النقيضين (كوجود الشيء وعدمه) وارتفاعهما، واجتماع الضدين (كالسواد والبياض) ونحوذلك، هذه كلُّها هي المقصودة عندما نقول المتعلَّقات.

تحليل مفهوم التعلُّق ولوازمه:

إذا قلنا إن الصفة تتعلق بأمر، فمن الواضح أنَّ ذلك يستلزم تبادر الأطراف الثلاثة الآتية:

الطرف الأول: الصفة، فتتبادر الصفة إلى الذهن على مذهب أهل السنة، لأنَّ التعلق سواء أكان نفسيا للصفة، أو لازما من لوازمها، فيجب أن تتبادر الصفة إلى الذهن، كما هو واضح. فمهما حصل التعلق، فيجب حصول الصفة (المعنى القائم بالذات) والأمر النفسي لها، أو لازمها خاصة إذا كان قريباً. ولا يخفى أن الصفة أو لازمها يستحيل

أن تكون متوقفة في حقِّ الله تعالى على غيره، لاستلزام ذلك الافتقار والاحتياج، فإن كان بعض التعلقات كذلك، فيجب أن يكون تابعاً للصفة في أحكامه من حيث القدم والحدوث، ولا يتصف الله تعالى بالصفات الحادثة كما هو معلوم.

الطرف الثاني: التعلق، وهو عبارة عن نسبة عدمية في الخارج، وهو ما يعبَّر عنه بأنَّ الصفة تطلبه. ويستحيل أن يكون التعلق أمراً وجودياً، كما هو ظاهر، لأنه لو كان كذلك، للزم توقف فعل الله تعالى وعلمه على أمر وجودي غيره، وهذا نقص ظاهر، وافتقار صريح، وهو إثبات لافتقار الله تعالى إلى آلات يتوسل بها لتحصيل أفعاله وتحقيق تعلقات صفات الكمالية، وكلّ من ذلك نقص بلا ريب. ومن الواضح أن التعلق قد يكون قديماً، وقد يكون حادثاً، ولكنه إذا كان نفسياً لصفة أو لازما لها، وإذا كان التعلق كمالا لله تعالى، فلا يصح أن يكون حادثاً.

الطرف الثالث: المُتعَلَّق به، وهو الأمر الذي تتعلق به الصفة، وقد يكون واجباً، أو مستحيلاً (كما في حالة العلم فإنه يتعلق بالواجب والمحال)، أو جائزاً (كما في حالة العلم أيضاً، فالعلم يتعلق بالممكنات كما يتعلق بالواجبات والمحالات، وكما في حالة تعلق صفة القدرة والإرادة مثلاً، فكلٌّ منهما تتعلق بالممكنات).

وقبل الكلام على تقسيم الصفات نذكر ما قاله العلماء عن أقسام التعلقات نفسها، فقد قالوا:

يوجد قسمان من التعلقات:

الأول: تعلق تنجيزي.

الثاني: تعلق صلوحي.

والمقصود بالتنجيزي أنه تمَّ له جميع جهاته، وهي الصفة والمتعلَّق والنسبة بينهما (أثر الصفة).

والمقصود بالصلوحي أن هناك طرفاً لم يتنجَّز بعدُ، وما دامت الأطراف ثلاثة، وهي الصفة والمتعلَّـقُ والنسبة، فيجب الجزم بأن الذي لم يتنجز بعد لا يجوز أن يكون هو الصفة مطلقاً (ولا ما هو نفسيٌّ لها أو لازم ذاتيٌّ)، لأنها لو كانت كذلك للزم قيام الحوادث بالذات الإلهية العلية، عند تنجزه، وهذا باطل، فوجب أن يكون هو التَّعلق قطعاً، وإنما لم نقل إنه المتعلَّق به، لأن المتعلق به قد يكون أثراً للصفة.

وفي هذه الحالة يكون الكلام على النسبة، فالنسبة إذا تمت أطرافها فإنها تصبح منجزة، والتعلق يكون تنجيزياً، وإذا لم يتمَّ طرفها الذي هو المتعلق به (الذي قد يكون أثرَ التعلُّق)، فإما أن تكون النسبة صلوحية أو تنجيزية، وبطل الثاني لما قلناه، فوجب الأول، فالتعلق يكون عندئذ صلوحياً، لأنا فرضنا الصفة أصلاً متعلِّـقَةً.

فالتعلق الصلوحيُّ إذن ليس عين التعلق التنجيزي، ولكنه قد يكون شرطه.

وإذا كانت النسبة الاعتبارية هذه صلوحية، فهل هي قديمة أو حادثة، أي لم تكن ثم كانت؟

من الواضح أن النسبة الصلوحية يجب أن تكون أزليةً لا أول لها، لأنها متوقفة فقط على تحقق الصفة، وكل الصفات قديمة، فالنسبة الصلوحية أي التعلق الصلوحي دائماً قديم، لأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً، وهذا يستلزم حدوث ما توقف عليه وهو الصفة، أو كمال الحادث بالقديم، وكلاهما باطل.

إذن نتج عندنا أنَّ التعلق الصلوحي يجب أن يكون قديماً.

فما الحكم في التعلق التنجيزي إذن، هل هو دائماً حادث أو يكون قديماً ويكون حادثاً؟

والجواب عن ذلك إنما يمكن بملاحظة حقيقة آثار الصفات، أعني إن كانت الصفة تؤثر إيجاداً وإعداماً، فيستحيل أن يكون التعلق التنجيزي قديماً، لأنه يلزم أن يكون المخلوق قديماً، وإن لم يكن تعلق الصفة على سبيل الإيجاد والخلق، فهو قديم.

ويمكن أن نقول أيضاً: إذا كان أثر الصفة التنجيزي (تعلقها) كمالاً لله تعالى، فهو قديم، كما في تعلق العلم مثلاً، وإذا كان أثر الصفة كمالاً للمخلوق، كالإيجاد الذي هو تعلق القدرة، والتخصيص الذي هو تعلق الإرادة، فهو حادث قطعاً وليس بقديم.

إذا استحضرنا هذه المقدمات والتحليلات يمكننا بعد ذلك أن نفهم تماماً لماذا قسّم العلماء التعلّقات إلى الأقسام التي ذكروها، ولماذا قسّموا الصفات من الحيثيات التي بيَّناها إلى تلك الأقسام.

وبهذا يكون قد تمهد لنا الكلام للتفصيل في تقسيم الصفات بحسب التعلقات.

أقسام الصفات من حيث التعلقات:

نظر العلماء في الصفات من حيث أحكامها أي: آثارها وقابلوا بينها من هذه الجهة وبين المتعلَّقات، وبناءً على ذلك نتج عندهم ثلاثة أقسام للصفات من جهة تعلقها:

القسم الأول: وهي الصفات المتعلقة بجميع جزئيات الأحكام العقلية الثلاثة، وهما صفتا الكلام والعلم، وما دام أثر هاتين الصفتين ليس إيجاداً، فالتعلق إذن قديم، وما دام لا يتوقف على أمر غير الذات فيستحيل أن يكون صلوحياً، إذن هو تنجيزي قديم، وبيان ذلك: أن العلم تعلق بالأمور تعلُّـقَ انكشاف وتـمييز، لا تعلُّـقَ تأثير،

وعِلْم الله تعالى لا يتوقف على غير الذات العليَّـة وكل ذلك حاصل في الأزل، ينتج أن تعلق العلم تنجيزي قديم.

وما دام لا يتعلق على سبيل التأثيـر، فلا مانع من تعلقه بالواجبات جـميعها وبالمستحيلات جميعها وبالممكنات الجائزات جميعها، وكل ما أمكن لله تعالى بالإمكان العام، فهو واجب له، لأن الله تعالى لا يتصف بالإمكان الخاص.

إذن فالعلم له تعلق واحد هو تنجيزي قديم.

ومتعلقاته: جميع مصاديق الأحكام العقلية الثلاثة.

فإن قال قائل: هل له تعلق صلوحي قديم؟

فالجواب: إنَّا إذا قلنا: إن التعلق الصلوحي هو ما لم يتنجز تعلقه بالفعل، فليس يثبت لله تعالى، وإن قلنا إن الصلوحي ما يصلح أن يتعلق أعمّ من أن يتعلق أم لا يتعلق تنجيزاً، فلا مانع منه، ويكون عندئذ له تعلق صلوحي قديم وتنجيزي قديم، ولا تعارض.

وعليه إن قلنا إن الصلوحي هو ما لم يتحقق تعلقه بجميع أطرافه الثلاثة، وهذا الشرط هنا غير متحقق، لأن العلم يتعلق بالمعدوم وبالموجود، فلا يتوقف تعلق العلم على وجود المعلوم، ولا يتوقف على غير الذات، وهذا الأمر يزداد قوة ووضوحاً إذا قلنا: إنَّ الماهياتِ كلَّها مجعولة بإرادة الله تعالى، ولذلك قال العلماء: الصالح لأن يعلم غير عالم بالفعل، ولذلك فلا يوجد تعلق صلوحي دون التنجيزي للعلم.

وأما الكلام: فيتعلق تعلُّق بيان ودلالة، والكلام الذي نقصده هو الكلام النفسي والبيان لا يشترط فيه أن يكون للغير، بل يكون لنفس الذات، والذات قديمةٌ.

فالتعلق الثابت للكلام كله قديم، وما دامت جميع أطراف التعلق حاصلة، فهو ليس صلوحياً، بل تنجيزي قديم.

وهاهنا إشكال: فإنَّ العلماء قالوا: للأمر والنهي تعلقان اثنان؛ الأول صلوحي قديم، والثاني تنجيزي حادث، وتقرير الإشكال: أنّا إذا قلنا أولاً إنَّ التعلق تنجيزي قديم، وقلنا: إنَّ هذا يتعلق بأفعال المكلفين على وجه البيان والكشف، فهو عينه يجب أن يكون متعلقاً بها على وجه أنها مأمور بها ومنهي عنها، وهذا تعلق تنجيزي قديم على سبيل الخبر، والنسبةُ الخبرية الكلامية، والكلامُ من حيثُ هو خبرٌ، لا يتوقف على غير الذات، فما وجه القول إذن بأن الأمر والنهي لهما تعلقان صلوحي قديم وتنجيزي حادث؟

والجواب والله أعلم: أنَّ الخبر نفسه من جهة أخرى يسمى خطاباً إذا أبلغناه للغير، فإذا أبلغنا الكلام إلى الغير يسمى خطاباً، وهو كلام قبل ذلك، فالخطاب هو توجيه الكلام إلى الغير، وهو من جنس الفعل، والله أعلم، ومن هنا قال العلماء في الأمر والنهي: لهما تعلق صلوحي قديم بأفعال المكلفين أو بالمكلفين، وله تعلق تنجيزي حادث، وهذا لا يصحُّ إلا إذا كان متعلق الكلام حادثاً، ولكن متعلق الكلام النفسي لا يصح كونه حادثاً بل قديماً، إذن هذه القسمة الأخرى قسمة بقيد إيصاله إلى الغير، فهو إذن تابع لوصف ثانٍ للتعلق.

فنقول: تعلقات الكلام كلها من حيث هي في ذاتها فهي تنجيزية قديمة، ومن حيث إبلاغها للغير فهي صلوحية قديمة وتنجيزية حادثة.

وعند ذاك، لا يتوقف ثبوت هذين القسمين على الأمر والنهي فقط كما تُوهم عبارة بعض العلماء، بل هو صحيح في جميع المعاني الخبرية والإنشائية، والله أعلم.

والصلوحي القديم هو الذي يريده العلماء عندما يقولون بالتعلق المعنوي، هذا ما ظهر لي والله أعلم.

وأما القسم الثاني: فهو الصفات المتعلقة بالممكنات تعلق تأثير، وهما صفتان فقط: الإرادة والقدرة.

تعلقات صفة الإرادة:

فأما الإرادة، فأثرها هو تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه من الممكنات، والممكن لا يجب أن يكون موجوداً، بل هو ممكن قبل وجوده، وبعد وجوده، وحتى إن لم يوجد مطلقاً، فهو ممكن.

وإذا كانت الممكنات كلها جعلية، فلا تتوقف على أمر غير الذات إذن، فيتحصل عندنا أن جميع ما لا بدَّ منه لتعلق الإرادة حاصل بالفعل: أقصد الذات والصفة والمتعلَّقات وهي الممكنات، فينتج عندنا أن تعلق الإرادة تعلّق واحد فقط، هو قديم.

وهذا التعلق القديم إما أن يكون صلوحياً أو تنجيزياً، وقد قلنا: إنّ التنجيزي والصلوحي **إنما هو بحسب المتعلَّق،** بمعنى إن حصل أثر الصفة صار تنجيزياً، وإلا فهو صلوحي، وبناءً على ذلك نقول:

إن الإرادة لا تخصص جميع الممكنات، وإلا لزم إيجاد جميع الممكنات وهو مستحيل، إذن هي تتعلق ببعض الممكنات، فوجودي أنا الآن ممكن، وعدمي الآن ممكن، ولكن تعلقت الإرادة بوجودي فخصصته ورجحته، وجعلت عدمي مرجوحاً، أي تركت ترجيح عدمي، ولكن الإرادة يمكن عقلاً أن تتعلق بعدمي كما لا يخفى، إذن تعلقات الإرادة تنجيزية قديمة بالممكنات التي تمَّ التعلق بها وتخصيصها، وصلوحية قديمة بغيرها من الممكنات.

وبعض العلماء يقتصرون على التعلق التنجيزي القديم، مهملين ذكر الصلوحيّ القديم بما تبقى من الممكنات التي يمكن تقديرها مكتفين بالقول: إن الإرادة تتعلق بجميع الممكنات، وأنه ليس جميع الممكنات توجد.

ولا إشكال، ولكن ما ذكرناه أكثر تفصيلاً، وقد نصَّ عليه بعضُ العلماء.

فالحاصل أن تعلق الإرادة تنجيزي قديم، وصلوحي قديم، ولكن باختلاف المتعلقات في كل قسم.

وقد يضيف بعض العلماء تعلقاً تنجيزياً حادثاً للإرادة، وهو حال حصول المتعلَّق ووجوده، والتحقيق والله تعالى أعلم: أن هذا عين ظهور أثر التعلق القديم الذي ذكرناه، ولكن إثباته لا يضرُّ كما يلاحَظُ.

تعلقات صفة القدرة:

وأما القدرة: فما دام تعلقها على سبيل التأثير والإيجاد، فواضح أنها لا تتعلق إلا بالممكنات، لأن الممكنات هي القابلة للوجود والتأثر بكونها مُوجدةً.

وهي تتعلق بجميع الممكنات تعلقاً صلوحياً قديماً، وهذا ظاهر، ومعنى التعلق الصلوحي أنّ القدرة من شأنها أن تتعلق، ويصح أن تتعلق بأيٍّ من الممكنات، ولا فرق بالنسبة لها بين ممكن وآخر، وهذه صفة نفسية لها، وهذا راجع لكمال الله تعالى كما لا يخفى.

ولا يجوز أن يحدث للقدرة تعلق صلوحي حادث، وإلا استلزم ذلك سبق العجز على الله تعالى، وهذا محال.

وتتعلق القدرة ببعض الممكنات تعلقاً تنجيزياً حادثاً، ويستحيل أن يكون تعلقها

بالممكنات تنجيزياً قديماً لئلّا يلزم قدم المخلوق. فيوجد تناقض غير خافٍ بين كون الممكن متعلَّقا للقدرة تنجيزاً، وبين كونه قديماً، لأن وصف القِدَم يستلزم نفي سبق العدم، وتعلق القدرة يستلزم سبق العدم للمقدور، وإلا استحال كونه مقدوراً.

وفَهْمُ تعلقات القدرة بهذا الأسلوب، هو الكفيلُ بحلِّ كثير من الإشكالات الواردة في مسألة الخلق والتكوين والخالقية، ومعنى كون الله تعالى خالقاً منذ الأزل، فإن أهل السنة قالوا: إن الله تعالى خالق أزلاً، واتفقوا كلهم على أنه لا يوجد مخلوق في الأزل، واتفقوا على أن الله تعالى كان ولم يكن شيء معه، وأن كل المخلوقات لها ابتداء في الوجود، من العرش إلى الفرش، أي إنها لم تكن ثم كانت.

فبعضهم خرّج المسألة على إثبات صفة أسماها التكوين، ومن حيث هي قائمة بالذات يخلق الله تعالى بالفعل كلَّ ما أراد، وجعل لها تعلقاً واحداً هو تعلق تنجيزي حادث، وفرَّق بينها وبين القدرة بأن القدرة صفة قديمة ثابتة لله تعالى تصحِّحُ لله الإيجاد والإعدام، فالفعل عند هؤلاء من متعلَّقات التكوين مباشرة، والتكوين مترتب على الاتصاف بالقدرة، وهؤلاء هم الماتريدية.

وأما الأشاعرة فأثبتوا لله تعالى القدرة، وقالوا بالقدرة غنىً عن إثبات صفة أخرى اسمها التكوين، وأثبتوا للقدرة تعلّقين اثنين، على النحو الذي ذكرناه، تنجيزياً حادثاً، وصلوحياً قديماً، فكأن القدرة عند الأشاعرة بالتعلق الصلوحي القديم هي ما أراده الماتريدية بالقدرة، والقدرة بالتعلق التنجيزي الحادث هي ما أراده الماتريدية بصفة التكوين.

وقد بيَّنا هذا الفرق في شرحنا لرسالة ابن كمال باشا في مسائل الخلاف بين الماتريدية والأشاعرة.

وقد أشار الإمام الطحاوي إلى ذلك فقال في «العقيدة الطحاوية»: «**وكما كان بصفاته أزليّاً كذلك لا يزال عليها أبدياً، ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم، ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير**». انتهى.

فتأمَّل رحمك الله تعالى كيف علَّـلَ كون الله تعالى خالقاً وقبل إنشاء المخلوقات، بأنه على كل شيء قدير، أي: لأنه متصف بالقدرة على كلِّ شيء.

وقد أخطأ المجسّمة الذين قالوا: إن الله تعالى لا يكون خالقاً إلا بإنشاء الخلق بالفعل، ولذلك قالوا: لما كان الله تعالى مستحقاً لاسم الخالق منذ الأزل، فلا بدَّ أن نثبت مخلوقات منذ الأزل، ولما كان لا يوجد مخلوق قديم بعينه، لأنه ثبت لزوم مخالفة الفلاسفة! لزم أن نقول بأن العالم قديم بنوعه! فلزمهم القول بتوقف استحقاق الله تعالى لصفة الكمال (أي الخالق) على وجود المخلوقات، وهذا هو عين الافتقار.

واعترض المجسمة من أتباع ابن تيمية والمتفلسفة وبعض المتحاذقين من العلمانيين والحداثيين في هذا العصر على أهل السنة فقالوا: لو صحَّ قولكم بأن كل شيء لم يكن ثم كان، وصح قولكم إن الله تعالى كان ولم يكن شيء غيره، ولا معه، فيلزم أن الله تعالى كان غير قادر على الخلق ثم صار قادراً، ويلزم أنه كان عاجزاً ثم صار قادراً، وهذا تغير على الله تعالى، وهو باطل عندكم! ولذلك اختار الفلاسفة القول بقدم العالم الشخصي، ونفَوا سبق العدم عليه، واختار بعض المجسمة وخاصة أتباع ابن تيمية القدم النوعي لئلا يلزمهم متابعة الفلاسفة في قولهم بالقدم الشخصيِّ، وغفلوا عن أنهم تابعوهم في

الأصل الذي بنوا عليه ذلك القول، وهو أن الله تعالى لا يكون متصفاً بالقدرة إلا بالخلق بالفعل، وهذا هو الأصل العظيم الذي انتبه إليه أهل السنة.

والجواب عن ذلك الإشكال كما هو واضح، جليٌّ ليس بصعب، بأن نقول: إن الله تعالى قادر، ومعنى كونه قادراً أنه متصف بالقدرة أزلاً، والقدرة صالحة لأن تتعلق بأي ممكن، ولكن الممكن يستحيل وجوده أزلاً، لأن من حقيقة الممكن سبق العدم عليه، فلو لم يكن سابقاً عليه لم يكن ممكناً، بل كان واجب الوجود. ولذلك لا يلزم الأشاعرة كون الله تعالى عاجزاً عن الخلق قبل إيجاد العالم، كما يحاول أن يلزمهم به هؤلاء، بل هو إلزام فاسد باطل. ولذلك صرّح علماؤهم بما يحقق مذهبهم ومنه ما نقلناه عن الطحاوي لشهرته.

تعلقات السمع والبصر:

وأما القسم الثالث: من الصفات وهو السمع والبصر على القول بأنهما غير العلم، فالعلماء قالوا: لكل منهما تعلقان:

تنجيزيٌّ قديم متعلّق بالله تعالى وكلام نفسه، وتنجيزي حادث بالمخلوقات عند وجودها.

وصلوحي قديم بالمخلوقات قبل وجودها.

واختلف العلماء في جواب بماذا يتعلقان على قولين: فريقٌ قال: السمع يتعلق بالمسموعات، والبصر بالمبصرات، وفريقٌ قال: بل يتعلق السمع والبصر بالموجودات، مطلقاً.

ولا يخفى أن الكلام في تعلقات السمع والبصر موقوف على إثباتهما صفتين

زائدتين على العلم، وفي هذا خلاف غير خافٍ، وموقوف من بعض الجهات أيضاً على النقل لأنهما يثبتان بالنقل.

ولنا بحوث خاصَّة تتعلق بذلك، ولو كان المقام الآن يناسب الكلام على ذلك لأوردنا ما تُسرُّ به العقول والقلوب، ولكن مقصدنا هنا إنما هو بيان قانون كلي لمسألة التعلقات وتحقيقها وتقرير جهة التقسيمات.

وما أوردناه هنا يسَرُّ به الذكي ويفرح، وتقريره واستخراج العلل والتقسيمات على هذا النحو الكلي من بنات أفكاري، وإن أشار بعض العلماء إلى أطراف منه خلال كلامهم على أقسام تعلقات الصفات.

وأدعو الله تعالى أن يكون في هذا الكلام فائدة لي وللمسلمين، والله الموفق وإليه المصير. وقد جعلتُ من هذا التقييد الآنف بمثابة المقدمة بين يدي هذه الرسالة التي ألّفها العالم الفاضل الشيخ أبي عذبة صاحب «الروضة البهية» الكتاب المعروف في مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، وهي رسالةٌ مفيدة ونافعة في بابها. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

صباح يوم الجمعة ٣/ ١٠/ ٢٠٠٣
قبل صلاة الجمعة

كتبه
سعيـد فودة

ترجمة المؤلف

كتب على الورقة الأولى من النسختين أن اسم المؤلف هو الشيخ العمدة الفاضل: نور الدين حسن بن عبد المحسن أبي الصلاح.

ولما رجعنا إلى الكتب والمصادر وجدنا أن حسن بن عبد المحسن، هو المشهور بأبي عذَبة صاحب كتاب الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، في مسائل الخلاف.

وقد ورد في «الأعلام» لخير الدين الزركلي:

أبو عذبة (٠٠٠ ـ بعد ١١٧٢ هـ = ٠٠٠ ـ بعد ١٧٥٨ م)

حسن بن عبد المحسن، أبو عذبة: متكلم.

له كتب، منها (الروضة البهية فيما بين الاشاعرة والماتريدية ـ ط) فرغ من تأليفه سنة ١١٧٢ و(بهجة أهل السنة على عقيدة ابن الشحنة ـ خ) شرح لمنظومة بائية له، في دار الكتب، و(المطالع السعيدة في شرح الحفيدة للسنوسي) في العقائد[١]. انتهى ما في «الأعلام».

وللشيخ أبي عذبة أيضاً[٢]:

---

(١) «الأعلام» (٢/ ١٩٨).

(٢) أفادني بذلك صديقنا الفاضل نزار بن علي حمادي.

ـ غاية الأمالي في شرح لؤلؤة اللآلي (عقيدة منظومة للشيخ قاسم القيرواني الحضرمي).

ـ وحاشية على شرح الصغير على العقائد النسفية لابن غرس.

* * *



نماذج من الأصول الخطية المعتمدة

هاذه رسالة فتايح اقفال المغلقات فيما للصفات
من التعلقات تاليف الامام الاوحد والعلامة
الامجد من تشبث الله به ركن الدين وجعله
خاتمة المحققين سيدنا الشيخ العروي
رزقه الله الحسنى وبوأه الغرف
الاسنى، امين، امين امين

ومعها رسالة مطلع النيرين فيما يتعلق بالقرنين له
ايضا الا انها جمع لشيخنا الامين عليه سحايب الرحمة
من العليم القدير

صفحة الغلاف من النسخة (أ)

وعلى آله وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد

الحمد لله الذي انار بانوار الهداية مصابيح العقول وكشف
عنها استار الغواية واطلع نجومها بعد الافول وخص قوما
من عباده بالعناية وقضى على قوم بالذهول حكمة بالغة يفعل
ما يشا ويختار واليه ترجع الامور ونؤول احمده سبحانه
على نعمه الصافية من الاكدار الضافية الذيول واشكره
تبارك وتعالى على جزيل فضله الوافر وجميل ستره المسبول وامن
به ايمان من استلم بيده وجهد واخلص فيما جا به الرسول واتوكل
عليه توكل من تيقن انه ليس غير بابه المقصود ولا كرمه المسؤول
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة ارجوا
بها الفوز بالمامول واتوسل بها يوم لا يكون بغيرها فعل مشكور
ولا عمل مقبول واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده
ورسوله وحبيبه وخليله ارسله ودم الانام في سبيل الضلال
مطلول وقد استحوذ عليهم الشيطان بسنانه المسنون وصارمه
المصقول فجلى صلى الله عليه وسلم عن الاذهان صدا الشكوك
بعد ان كانت تموج في بحار الباطل وتجول وقذف فيها قضابا
الحق فاصبحت لا تحيد عن محجته ولا تحول نصلي الله عليه وعلى اله
وصحبه الذين غدا باع فضلكم في ذرا المكارم يطول وصادق عزمهم في نصر
دين الله تعالى لا يزيغ عن حماه ولا يزول وكان عنهم وجودهم
بالجود مرتجا وعلى الباس مجبول وسلم تسليما كثيرا وبعد
فاني قد شرحت فيما مضى من عقائد الامام الولي الزاهد العارف بالله
تعالى سيدي محمد ابن يوسف السنوسي الحسني الصغيرة المسماة
بالصغرى شرحا لطيفا يحل ما انبهم من معانيها ويكشف الغطا
عما خفي من مبانيها فلم استوف فيها الكلام على تعلقات الصفات

خصوصا

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

غيرها في العلم المذكور فان لم يقع ذلك وعد الاجابة وان وقع لزم قبول
العلم المذكور المحو فلينا هل يترا اجاب رضي الله عنه وقال في
الجواب ما صورته الحمد لله مفتح الاسرار بعد الانوار اما ان يلهم
الله تعالى السايل ان لا يسال الا ما يوافق العلم الغيبي واما ان يوصل
دعوته تلقيا منه كما ثبت في الحديث واما ان يلهمه انه لا يسال
الا ما يقبل المحو والاثبات في اللوح المحفوظ واما ان يكون المراد بالاجابة
الجزا فيثيبه ويكون الدعا حينئذ امرا نتعبد بالمفهوم صيغة ادعوني
اجيب عنها ما استجيب والمقصد من الدعا حقيقة انما هو حب مناجات
الرب لا لبلوغ الغرض لئلا يكون معلولا فافهم ذلك تخز السوال والجواب
كتبت ذلك من خط كتب من خطه رضي الله تعالى عنه ووجد
بخطه رضي الله تعالى عنه ايضا شعر

توحيده لا يسلمن لامره   في كل نايبة وكل خناق
موسى وابراهيم لما سلما   سلما من الاغراق والاحراق

تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله رب
العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه
وسلم

هذه رسالة مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين
للامام العالم العلامة مفيد الطالبين سيدي محمد الامير نفعنا الله به
بسم الله الرحمن الرحيم ومن تقي
سبحانك اللهم يا من تفرد بالايجاد والتاثير وتقدس عن
الشركة والعناد في عموم الاختيار والتقدير ونصلي ونسلم
على من جبر علما امته بامداده فاكتسبوا من اسرار حكمته
ونهضوا بامر الله بين عباده صلى الله عليه وعلى اله
واصحابه ما تفتقت مشكاة العقول لانوارها ونفحت كمايم
العقول عن ازهارها ونسلم تسليما كثيرا اما بعد

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

هذه نتائج أفكار الثقات فيما للصفات من
المتعلقات تأليف العبد الضعيف
المفتقر إلى مولاه الغني الفتاح
ابن عبد المحسن ابي الفلاح
غفر الله له بمنه وكرمه
امين امين
امين

صفحة الغلاف من النسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي انار بانوار الهداية مصابيح العقول وكشف بحجتها
استار العماية واطلع نجمها بعد الافول وخص قوما من عباده بالعلم
وفضل على قوم بالذهول والحكمة بالغة يفعل ما يشاء ويختار واليه
ترجع الامور وتؤول احمده سبحانه على نعمه الصافية الموفورة
الاكدار الصافية الذيول واشكره تبارك وتعالى على جزيل
فضله الوافر وجميل ستره المسبول واومن به ايمان من اسلم لله
وجهه واخلص فيما جاء به الرسول واتوكل عليه توكل من تيقن
انه ليس غير بابه المقصود ولا كرمه المسئول واشهد ان لا اله
الا الله وحده لا شريك له شهادة ارجو بها الفوز بالمأمول
والتوسل بها يوم لا يكون بغيرها فعل مشكور ولا عمل مقبول
واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله
وحبيبه وخليله ارسله وقد هم الانام في سبيل الضلال والطول
وقد استحوذ عليهم الشيطان بشانه المسنون وضل احكام
المعقول فجلى صلى الله عليه وسلم عن الاذهان صدا الشكوك
بعد ان كانت تموج في بحار الباطل وتجول وقرر فيها قضايا
الحق فاصبحت لا تحيد عن محجته ولا تحول فصلى الله عليه وعلى
اله وصحبه الذين عقدوا باع فضلهم في ذرا المكارم بطول
وصادف عرفهم في نصرة دين الله تعالى لا يزيغ عن حماه ولا يزول
فكان

الصفحة الأولى من النسخة (ب)

ووجد بخطه رضي الله تعالى عنه ايضا شعر

فوضته لأسلم لأمره * في كل نائبة وكل ضائقة * موجها الوهم

لما سلكنا من الاغراق والاحراق انتهت الرسالة

بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه والحمد لله وحده

وصلى الله على من لا نبي بعده

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

هذه رسالة تعرف بنتائج افكار

الثقاة فيما للصفات من التعلقات

تاليف الشيخ العمدة الفاضل نور الدين

حسن ابن عبد المحسن الحلبي الصلاح

زاده الله ترقيا وانشراح

ولطف بنا وبه

والمسلمين

امين

م



صفحة الغلاف من النسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة

الحمد لله الذي نار بأنوار الهداية مصابيح العقول
وكشف عنها أستار الغواية وأطلع نجمها بعد الأفول وخص
قوما من عباده بالعناية وقضى على قوم بالذهول حكمة بالغة
يفعل ما يشاء ويختار وإليه ترجع الأمور وتؤول أحمده
سبحانه وتعالى على نعمه الصافية من الأكدار الضافية الذيول
وأشكره تبارك وتعالى على جزيل فضله الوافر وجميل ستره
المسبول فأومن به إيمان من أسلم لله وجهه وأخلص فيما جاءه
به الرسول وأتوكل عليه توكل من تيقن أنه ليس غيره بالمقصود
ولا كرمه بالمسؤول وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له شهادة أرجو بها الفوز بالمأمول وأتوسل بها يوم لا يكون
بغيرها فعل مشكور ولا عمل مقبول وأشهد أن سيدنا
ونبينا ومولانا محمدا عبده ورسوله وحبيبه وخليله أرسله وكم
الأنام في سبيل الضلال مطول وقد استحوذ عليهم الشيطان
بسنانه المسنون وصارمه المصقول فجلى صلى الله عليه وسلم
عن الأذهان صدى الشكوك بعد أن كانت تموج في بحار الباطل
وتجول وقرر فيها قضايا الحق فأصبحت لا تحيد عن محجة ولا
تحول فصلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه الذين غدا باع فضلهم
في ذرا المكارم يطول وصادق عزمهم في نصرة دين الله تعالى لا يزيغ

عن

الصفحة الأولى من النسخة (ج)

ووجد بخطه رضي الله تعالى عنه ابياتا

فوحقك لا أسلمن لأمره ... في كل نائبة وضيق خناق
موسى وإبراهيم لما سلما ... سلما من الإغراق والإحراق

انتهت الرسالة بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه
وكان الفراغ من كتابتها يوم الجمعة المبارك
لسبع وعشرين خلت من شهر رجب الفرد الحرام الذي هو من شهور
سنة إحدى وثلاثين وألف من هجرة من له العز والمجد والسودد
والشرف صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه كلما أقبل وقت أو سلف
على يد الراجي شفاعة سيد مضر الفقير إلى الله تعالى
علي عمر الشوري بلدا الشافعي مذهبا غفر الله له
ولوالديه وللمسلمين والمسلمات
والمؤمنين والمؤمنات الأحياء
منهم والأموات آمين
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا
دائما إلى يوم
الدين
م

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

نتائج أفكار الثقات

فيما للصفات من التعلقات

في مسألة تعلقات الصفات الإلهية

تأليف

العلامة العمدة الفاضل الشيخ

نور الدين حسن بن عبد المحسن أبي الصلاح زاده

المعروف بأبي عذبة

المتوفى بعد سنة ١١٧٢هـ رحمه الله تعالى

حققه وقدم له بتقييد لطيف في المسألة

سعيد عبد اللطيف فودة



بيروت لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

وصَلّى الله على سيِّدنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبهِ وسَلَّم[١]

الحمدُ لله الذي أنارَ بأنوارِ الهدايةِ مصابيحَ العُقول، وكشفَ عنها أستارَ العَمايةِ وأطلَعَ نجمَها بعدَ الأُفول، وخصَّ قوماً من عِبادِهِ بالعِنايةِ وقضى على قومٍ بالذُّهول، حكمةً بالغة، يفعلُ ما يشاءُ ويختار، وإليه تُرجَعُ الأُمورُ وتَؤُول.

أحـمَدُه سبحانه وتعالى على نِعَمِهِ الصافيةِ مِنَ الأكدار الضافيةِ الذُّيول، وأشكرُه تبارك وتعالى على جَزيلِ فَضْلِهِ الوافرِ وجميلِ سترِهِ المَسْبول، وأُؤمِنُ[٢] به إيمانَ مَن أسلَمَ لله وجهَهَ وأخلَصَ فيما جاءَ به الرسول، وأتوكَّلُ عليه تَوكُّـلَ مَن تَيقَّنَ أنه ليسَ غيرَ بابِهِ المقصودُ ولا كَرَمِهِ المسؤول.

وأشهَـدُ أنْ لا إلـهَ إلا اللـهُ وحدَه لا شريكَ لـه، شهادةً أرجو بـها الفوزَ بالمأمول، وأتوسَّلُ بها يومَ لا يكونُ بغيرها فِعْلٌ مشكورٌ ولا عملٌ مقبول.

وأشهَدُ أنّ سَيِّدَنا ومولانا[٣] محمداً عَبْدُه ورسولُه، وحبيبُه وخليلُه، أرسَلَه ودَمُ الأنام في سبيلِ الضلالِ مطلول، وقد استَحوَذَ عليهمُ الشيطانُ بِسِنانِهِ المسنونِ

---

(١) من قوله: «وصلى الله» إلى هنا لم يرد في (ب) و(ج).

(٢) في (ج): «فأؤمن».

(٣) في (ج): «سيدنا ونبينا ومولانا».

وصارمِهِ المَصْقول، فجَلَا ﷺ عن الأذهانِ صدى الشكوكِ بعدَ أن كانت تموجُ في بحارِ الباطلِ وتجول، وقرَّرَ فيها قضايا الحق فأصبَحَت لا تحيدُ عن محجَّتِهِ ولا تحول، فصَلّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وصَحْبه الذينَ غدا باعُ فَضْلِهم في ذُرى المكارم يطول، وصادِقُ عَزْمِهم في نَصْرِ دين الله تعالى لا يزيغُ عن حِماهُ ولا يزول، فكان عُنصُرُ وجودِهم بالجودِ ممزوجاً[1]، وعلى البأسِ مجبول، وسَلَّمَ تسليماً كثيراً.

وبَعْدُ،

فإني قد شرحتُ فيما مضى من عقائدِ الإمام الوليِّ الزاهدِ العارفِ بالله تعالى سَيِّدي محمدِ بنِ يوسفَ السَّنوسيِّ الحسنيِّ العقيدةَ المُسماةَ بـ«الحفيدة»، شرحاً لطيفاً يحُلُّ ما انبهَمَ من معانيها، ويكشفُ الغِطاءَ عما خفيَ من مبانيها، فلم أستَوفِ فيه الكلامَ على تعلُّقاتِ الصِّفاتِ خصوصاً العِلم، وما قيلَ فيه من الاختِلافات.

فأردتُ أن أشفَعَ ذلك برسالةٍ تختصُّ بزُبْدةِ ما هنالك، وأسلُكَ فيها ـ بعونِ الله تعالى ـ أعدَلَ المسالك، وسمَّيتها:

نتائج أفكار الثقات
فيما للصِّفاتِ من التعلُّقات

فأقولُ مُستَعيناً بالله تعالى، ومُتوسِّلاً إليه بجاهِ أعظم رسول:

اعلَمْ ـ أذاقَنا الله تعالى وإياكَ حلاوةَ التحقيق، وسلكَ بنا وبك أعدَلَ منهجِ

(١) في (ب): «ممزوج».

وأقوَمَ طريق ـ: أنّ المُتعلِّق ـ بكسرِ اللام ـ هو صفاتُ المعاني على ما هو التحقيق، لا المعنويةُ كما قيل؛ لِـمَا يلزمُ عليه من قيام الحالِ بالحالِ على القولِ به.

وأمّا الكلامُ على التعلُّق[1]، فقالَ بعضُهم: هو صِفةٌ نفسية، وهو قولُ الإمام الأشعريّ، وإليه مالَ الإمامُ السَّنوسيّ، فقال: والتعلُّقُ نفسيٌّ للصِّفة، كما أنّ قيامَها بمَحَلِّها نفسيّ، وفسَّره بأنه: طَلَبُ الصِّفةِ أمراً زائداً على قيامِها بمَحَلِّها.

قال الفَخْر[2]: هو نسبة، وإليه مالَ السَّعْدُ[3] وارتضاه.

وإلى هذا كلِّه أشارَ الإمامُ المُقَّريُّ[4] في «منظومته» بقوله:

واختلفَ الأشياخُ في التعلُّقِ ... فقيلَ: نفسيٌّ لدى التحقُّقِ
أي طَلَبُ الصِّفاتِ زائداً على ... قيامِها بذاتِ موصوفٍ عَلَا
كالكشفِ للعِلمِ وكالدلالةِ ... مِنَ الكلامِ وَصْفِ ذي الجلالةِ
لكنَّ ذا القولَ لِوَصْفِ الحالِ ... بالحالِ أفضى وهو ذو إشكالِ
في قولِ مَن للمَعْنويَّةِ التَزَم ... وبالتعلُّق[5] لها أيضاً جَزَم

(١) في (ج): «المتعلق».
(٢) يعني: الإمام الرازي المتوفى سنة ٦٠٦، رحمه الله تعالى.
(٣) يعني: الإمام التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١، رحمه الله تعالى.
(٤) هو العلامةُ المُؤرِّخ الأديب أبو العباس أحمد بن محمد التلمساني، له تصانيف، منها «نفح الطيب» و«أزهار الرياض في أخبار عياض» و«إضاءة الدُّجُنّة في عقاد أهل السنة»، توفي سنة ١٠٤١، رحمه الله تعالى. انظر: «الأعلام» للزركلي (١: ٢٣٧).
(٥) في (ج): «وبتعلق».

وقيــل: نـسبـةٌ، وللفَخْـــرِ انتَمَـــى   ذا القــولُ، والـسَّعْدُ ارتَـضاهُ فـسَما[1]

قلت: وما ذكَره من أنَّ التعلُّـقَ نفسيٌّ؛ مرادُه به الصَّلاحيُّ والتنجيزيُّ القديم، لا التنجيزيُّ الحادث.

وأما قولُ الفَخْرِ وغيرِه: هو نِسْبة، فمحمولٌ على التعلُّق التنجيزيِّ الحادِث فيما له ذلك من الصِّفات، لأنه نسبةٌ بينَ الفاعل والمُنفَعِل، وليست قديمة، وإن كانت هذه الإضافةُ لا تحتاجُ إلى فاعل فلا تُسمّى حادثة، أو تُسمَّى حادثةً بناءً على أنّ الحدوثَ هو الثبوتُ بعدَ العَدَم، أو العَدَمِ السابق. يظهرُ ذلك من كلام

(١) في «شرح» الشيخ عبد الغني النابلسي على «إضاءة الدجنة» (ذا القول والسعد ارتضاه واعتمى): «أي: اختاره، قال في «الصحاح»: اعتميت الشيءَ اخترته». اهـ.

وحاصل معنى الأبيات:

أن علماء الكلام اختلفوا في التعلق، فقال بعضهم: هو نفسيٌّ للصفة، أي ذاتي لها، والذاتي لا يتخلف، فهو قديم قطعاً، وقائل هذا القول هو الإمام الأشعري وعليه جماهير أهل السنة، فعن تحقق الصفة يثبت التعلق لها لأنه حال لازم لتلك الصفة غير معلل بعلة، وذلك نحو قيام الصفة بالموصوف فهو نفسيٌّ لها أيضاً، وبناء على ذلك عرفوا التعلق بأنه طلب الصفة معنى زائدا على قيامها بالذات الموصوف بها، ومثال التعلق: الكشف للعلم، والدلالة للكلام النفسي القديم الذي هو صفة الله تعالى.

واستشكل هذا على قول من قال إن المعنوية حال للصفات المعاني؛ لأن المعنوية حال، وإذا قلنا إن التعلق حال لها، فيلزم قيام الحال بالحال، وهو محال. ويمكن الجواب بأن التعلق إذا كان حالا نفسيا للصفة المعنوية التي هي حال أيضا، كان عينها لا غيرها، فلم يتصف الحال بصفة خارجة عن نفسه.

والقول الثاني المنسوب للإمام الرازي وتابعه عليه السعد أنَّ التعلق نسبة، أي مجرد إضافة بين تلك الصفة وبين متعلقها كثبوت الفوقية للسطح بالنسبة لمن هو داخل البيت، وثبوت التحتية له لمن هو فوق السطح. انتهى تلخيصاً من «شرح النابلسي».

اليفرني[1]؛ لأنه قال: يطرأُ لهذه الصِّفاتِ نسبةٌ ثانيةٌ زائدةٌ على تَعلُّقِها، وإضافةٌ لـمُتعلَّقاتِها عندَ تغيُّرِ أحوالِ المُتعلَّقات، من غير تغيُّرٍ في الصِّفاتِ ولا في تعلُّقاتِها، فهذه الإضافةُ المُتجدِّدةُ قد يُسَمِّيها بعضُ العُلَماء: تعلُّقاً، وبعضُهم: توجُّهاً[2]، وبعضُهم تحقُّقاً، ولا مُشاحّةَ في الاصطِلاح[3].

واختار أبو يحيى[4] أنه من مواقفِ[5] العُقول، كما أنَّ تَعقُّلَ كيفيته كذلك، ذكَره في «شرح الأسرار العقلية».

(١) هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن اليفرني المكناسي الطنجي (ت ٧٣٤هـ)، صاحب الشرح الكبير على البرهانية المسمى «المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية»، كان مهتماً جداً بكتب الإمام الرازي، سافر إلى المشرق، وأثناء عودته إلى بلده المغرب حمل معه مجموعة من كتب الأشاعرة بحيث جلب أكثر كتب الإمام الرازي منها الأربعون والمعالم الدينية ونهاية العقول وكتاب أبكار الأفكار للسيف الآمدي، وشرح الإرشاد للشريف أبي يحيى زكريا بن يحيى الشريف الإدريسي، وكتاب التذكرة، وكتاب الأوسط لأبي المظفر طاهر الإسفرايني الملقب بشاه بور.

انظر: د. يوسف إحنانة، تطور المذهب الأشعري في المغرب الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المملكة المغربية، (ص ١٤٠-١٤١).

(٢) قوله: «وبعضهم توجهاً» سقط من (ج).

(٣) الذي يظهر من كلام اليفرني الذي نقله جواز تسميتها بالمتجددة، لا الحادثة.

(٤) أبو يحيى زكريا بن يحيى الإدريسي الحسني، رحل في أواخر القرن السادس إلى مصر، وتحديداً إلى الإسكندرية حيث لقي الإمام تقي الدين المقترح وعمره حوالي ستين عاما، وأخذ عنه الإرشاد لإمام الحرمين وصار من كبار المحققين في علم أصول الدين، شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، وقد استفاد منه العديد من الأئمة المغاربة، أبرزهم العلامة محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥هـ)، وله شرح على الأربعين في أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي، وشرح على البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين.

استفدت هذه المعلومات من مقدمة تحقيق كتاب «الأسرار العقلية» لمظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين تقي الدين أبي العز المقترح (ت ٦١٢هـ)، لأخينا الفاضل: نزار حمادي التونسي.

(٥) في (ب): «موافق».

ولنشرع إن شاءَ اللـهُ تعالى فيما لكُلِّ صفةٍ من التعلُّق، فنقول:

سُئِلَ شيخُنا عن ذلك، فأجابَ ـ رضيَ اللـهُ تعالى عنه وعنا به ـ بقوله:

«الحمد لله وحده، الجواب واللـهُ تعالى المُوفِّقُ للصواب:

إنّ التعلُّقَ هو طَلَبُ الصِّفةِ أمراً زائداً على القيام بمَحَلِّها.

وقالَ ابنُ عَـرَفة(١): الحقُّ أنه لازمٌ لِصفةٍ وجوديةٍ لا تَقرُّرَ لها دونَه.

وأقرَبُ تعريفٍ له: أنه اقتِضاءُ الصِّفةِ لذاتِها منسوباً لها لا يُفيدُ مُقارنةَ وجودِها لوجودِه.

وهو على قسمين:

صلاحيّ؛ إن لم يكنِ المنسوبُ لها موجوداً في الخارج.

وإلا فتنجيزيّ؛ إن كانَ موجوداً.

ولا وجودَ له في الخارج على مذهب المُتأخِّرين، إذ هو يرجعُ إلى معقولِ الإضافة، وهي صِفةٌ اعتبارية، وعُمْدةُ الشيخ(٢) أنه وجوديّ، والحقُّ الأول.

فإذا عرفتَ هذا؛ فقد ذكرَ بعضُهم أنّ لكُلٍّ من **القُدرةِ والإرادةِ** تعلُّقَيْن؛ صلاحياً وتنجيزياً. الأولُ في(٣) كُلٍّ منهما قديم، ومعناه: صِحّةُ الإيجادِ والإعدامِ

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي (٧١٦ ـ ٨٠٣)، له تصانيف، أشهرها «المختصر الكبير» في الفقه. انظر: «الديباج المذهب» لابن فرحون ص٣٣٧، و«الأعلام» للزركلي (٧: ٤٣).

(٢) يعني: الإمام أبا الحسن الأشعري، رحمه الله تعالى.

(٣) الحرف «في» سقط من (ج).

في القُدرة، وصِحّـةُ التخصيصِ في الإرادة. والثاني حادث، ومعناه: صُـدورُ المُمكِناتِ عن القُدرةِ والإرادة.

وذكرَ بعضُهم: أنّ تعلُّـقَي(١) الإرادةِ الصلاحيَّ والتنجيزيَّ قديمانِ معاً، بمعنى أنّ إرادةَ الله تعالى مُتعلِّقةٌ بما يقعُ من المُمكِناتِ تنجيزياً في الأزل، وبما لا يقعُ صلاحياً، مثلاً: هذا الجِرْمُ الذي عَلِم الله أنه(٢) سيُوجَد، تَعلَّـقَتِ الإرادةُ بوجودِهِ تنجيزاً في الأزل، وبعَدَمِهِ صلاحياً، والذي عَلِمَ اللهُ أنه لا يُوجَدُ بالعكس. وقِسْ على هذا.

والتعلُّقانِ معاً أزليان.

وذكرَ بعضُهم: أنّ تَعلُّـقَ الإرادةِ التنجيزيَّ الأزليّ: هو قَصْدُ الفاعلِ إلى وقوع الـمُمكِنِ على الوَجْهِ الخاصّ، وتَعلُّـقَها التنجيـزيَّ الحادثَ: هو صُدورُ الكائناتِ عنها. وعلى هذا؛ للإرادةِ ثلاثُ تعلُّقات: صلاحيٌّ وتنجيزيٌّ قديمان، وتنجيزيٌّ حادث.

وهذا كلُّه لا يخلو عن خَبْطٍ، ورَجْم بالغيبِ، وتصرُّفٍ ببضاعةِ العقل فيما لا دليلَ عليه، ولا حاجةَ إليه.

وقد حُكِيَ عن الشريفِ زكريا أنه قال: قامَ الدليلُ العقليُّ والسَّمْعيُّ على ثبوتِ الصِّفاتِ له تعالى، وثبوتِ تَعلُّقِها بمُتعلَّقاتِها، وأما هل تَعدَّدَت أو اتحدَتْ

---

(١) في (أ): «تعلق».

(٢) في (ج): «علم الله به».

أو تَعلَّقَت بالمعدوم في الأزلِ على تقديرِ الوجود؟ فنجعلُ ذلكَ كُلَّه من مواقِفِ العُقول، وبذلك نَسلَمُ من خَطَرِ التكلُّف(١). انتهى.

وهذا الذي اختاره: هو ما يُحكى أنه مذهبُ المُحدِّثين؛ إذ ليسَ في الإعراضِ والاشتِغالِ بذلك ما يَقدَحُ في العقيدة، وقد يكونُ فُضولاً.

ومِثلَ هذا قالَ السُّهْرَوَرْديّ(٢)، وهو كلامٌ نفيس، فاشدُدْ عليه يَدَ الضَّنين.

وأما العِلم: فله تَعلُّقٌ واحدٌ تنجيزيٌّ قديم، هذا هو الصحيح.

وأما السَّمْعُ والبَصَر: فلهما تَعلُّقٌ صلاحيٌّ قديمٌ، وتنجيزيٌّ؛ منه قديمٌ، وهو سَمْعُه تعالى وإبصارُه لذاتِه وصفاتِه الموجودةِ في الأزل، ومنه حادثٌ، وهو سَمْعُه وبَصَرُه للكائناتِ فيما لا يزال.

وأما الكلام: فله تَعلُّقٌ تنجيزيٌّ قديم.

لكنَّ الأمْرَ والنهيَ عند الأشعريِّ لهما تَعلُّقٌ صلاحيٌّ قديمٌ وتنجيزيٌّ حادث، على ما فُصِّلَ في أمرِ المعدوم.

وأما المَعْنويّة: فلا تَعلُّقَ لها، وإلا لَزِمَ قيامُ الحالِ بالحال، إذِ التعلُّقُ نفسيٌّ للمُتعلِّق.

(١) في (ج): «التكليف».

(٢) هو العلامةُ الفقيهُ الواعظ شهاب الدين أبو حفص عمر بن محمد ابن عمُّويَهْ القرشي البكري الشافعي (٥٣٩ ـ ٦٣٢)، من كبار الصوفية، له مُصنَّفات، من أشهرها «عوارف المعارف»، قال ابن نقطة: كان شيخَ العِراق في وقته، صاحبَ مُجاهَدةٍ وإيثارٍ وطريقٍ حميدةٍ ومُروءةٍ تامةٍ وأورادٍ؛ على كِبَرِ سِنِّه. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨: ٣٣٨ ـ ٣٤١)، و«الأعلام» للزركلي (٥: ٦٢).

وأما **الإدراك** ـ على القولِ به وبأنه يَتعلَّقُ بكُلِّ موجودٍ كالسَّمْعِ والبَصَرِ ـ فله مِنَ التعلُّقاتِ ما لهما.

وأما تعلُّقاتُ الصِّفات فلِذواتِها لا يَتجدَّد؛ وإلا لَزِمَ الحدوثُ والتسلسلُ فيما يَتوقَّفُ عليه التأثيرُ منها، قاله الفِهْريُّ(١) في «شرح المَعالِـم»، وهو مذهبُ الشيخ أبي الحسن». هذا كلامُه(٢) رضيَ اللـهُ عنه.

وأقول: مُرادُه بالسَّمْعِ والإبصارِ في قوله: «وهو سَمْعُه تعالى وإبصارُه لذاتِه وصِفاتِه، وبالسَّمْعِ والبَصَرِ في قوله: «وهو سَمْعُه(٣) وبَصَرُه للكائنات»؛ المَصدَرُ لا العَلَم، والمُغايَرةُ بينَ «إبصاره» و«بَصَرِه» للتفنُّن.

والحاصِل: أنَّ مُتعلَّقَ القُدْرةِ والإرادةِ هو المُمكِن، فالقُدرةُ تُؤثِّرُ في إيجادِ المُمكِنِ وإعدامِه على وَفقِ الإرادة، فتَعلُّقُها به تَعلُّقُ تأثير.

وقد بيَّـنّا في «شَرْحِنا»: أنَّ التأثيرَ هو للذاتِ العَلِيّةِ بالقُدرة، لا القُدرة. واعلَمْ أنّ نسبةَ الفِعلِ إلى الصِّفاتِ مجاز، لكنَّه شائعٌ ذائع، والحقُّ أن الفِعْلَ للذاتِ لا للصِّفات، كما قال(٤) الإمامُ ابنُ زِكْريّ(٥):

(١) هو العلامةُ الفقيهُ الأصوليُّ شرف الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الفِهْريُّ المعروف بابن التلمساني، له مُصنَّفات، منها «شرح المعالم في أصول الدين»، و«شرح المعالم في أصول الفقه»، و«شرح التنبيه» في الفقه، ولم يُكمله، توفي سنة ٦٥٨. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨: ١٦٠)، و«الأعلام» للزركلي (٤: ١٢٥).

(٢) أي: كلام شيخه الذي ابتدأه بقوله: «سئل شيخنا عن ذلك».

(٣) من قوله: «وأقول مراده» إلى هنا سقط من (ب)، وفي (ج): «وأقول: مراده بالسمع والإبصار في قوله تعالى: وهو سمعُه وبصره للكائنات».

(٤) في (ج): «كما قاله الإمام ابنُ زكريا».

(٥) هو العلامةُ الفقيهُ أبو عبد اللـه محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ زِكْريّ الفاسيُّ المالكي، له مُصنَّفات،=

والفِعلُ للذاتِ بذي الصِّفاتِ

وأما قولُهم: «سُبْحانَ مَن تَواضَعَ كُلُّ شيءٍ لِعِزَّتِهِ»؛ فمنعَه بعضُهم لإيهامه، وإلى هذا أشار الإمامُ المَقَّرِيُّ بقوله:

ومُسْنِدُ الأحكامِ للصِّفاتِ   فَقَطْ إلى المجازِ[1] ذوا التِفاتِ[2]
والحقُّ أن تُنسَبَ للذاتِ التي   قد وُصِفَتْ بذي الصِّفاتِ جَلَّتِ
كذا الذي نَصَّ عليهِ المُقتَرِحْ   وغيرُه، والصَّدْرُ من ذاك انشَرَحْ
وقَوْلُهُم: «سُبْحانَ مَنْ تَواضَعَا   كُلٌّ لِعِزِّهِ»، أبى مَنْ نازَعَا[3]

والإرادةُ تُخصِّصُ المُمكِنَ ببعضِ ما جازَ عليه على وَفقِ العِلمِ، فتعلُّقها تَعلُّقُ تخصيص. واختُلِفَ هل التخصيصُ في المُمكِنِ تأثيرٌ فيه، فيكونُ تعلُّقُها تعلُّقَ تأثيرٍ أيضاً أم لا؟ الأولُ هو المُختار.

ثم اختُلِفَ في المُصحِّحِ لِتَعلُّقِ القُدرةِ والإرادة؛ هل هو الإمكانُ معَ الحدوث[4] أو الإمكانُ بشرطِ الحدوث، أو الحدوثُ فقط، أو الإمكانُ فقط[5]؟ أقوال.

= منها «حاشية» على «الجامع الصحيح» للبخاريّ، و«المُهِمّاتُ المُفيدة في شرح النظم المُسمّى بالفريدة». توفي سنة ١١٤٤. انظر: «شجرة النور الزكية» لمخلوف ص٣٣٥، و«الأعلام» للزركلي (٦: ١٩٧).

(١) في الأصول الخطية: «فقط للمجاز»، والتصويبُ من «إضاءة الدُّجُنّة» للمَقَّري.

(٢) في (ج): «الثقات».

(٣) من قوله: «واعلم أن نسبة الفعل إلى الصفات» إلى هنا سقط من (ب).

(٤) زاد في (ج): «أو الإمكان فقط»، وهو تكرار لِـمَا سيأتي.

(٥) في (ب): «هل هو الإمكانُ مع الحدوث أو الإمكانُ فقط».

فعلى هذا؛ يكونُ العَدَمُ الطارئُ على وجودِ المُمكِنِ أثراً للقُدرة، كما هو مذهبُ القاضي[1]، وهو الصحيح، لأنّ ذلك كُلَّه مُحقَّقٌ ثابت، ولا يلزمُ في أثرِ القُدرةِ أن يكونَ وجودياً كما صارَ إليه إمامُ الحرَمَيْن، بل إنما يلزمُ[2] فيه أن يكونَ مُتجدِّداً حادِثاً، كانَ ذلكَ المُتجدِّدُ وجوداً أو عَدَماً. وهذا هو الحقُّ الذي لا شك فيه. والله أعلم.

وأما العَدَمُ المُمكِنُ السابقُ على وجودِ الحوادِثِ فيما لا يزال؛ فقد ذهبَ بعضُ المُحقِّقينَ إلى أنه مقدورٌ للباري تبارك وتعالى، كالعَدَمِ والوجودِ الطارِئَيْن، بمعنى: أنه في قَبْضةِ قُدرتِهِ تعالى يتأتى منه جَلَّ وعلا إبقاؤُه وإزالتُه؛ بجَعْلِ الوجودِ الحادثِ في مكانه، وإطلاقُ المقدوريةِ بأقَلَّ منها مُستَعمَلٌ في اللغةِ والعُرْف.

وهذا الذي اختارَه هذا الإمامُ هو الآتي، على أنّ المُصحِّحَ لِتَعلُّقِ القُدرةِ الأزليةِ بالمُمكِن: الإمكانُ فقط، فكُلُّ مُمكِنٍ على هذا ـ وجوداً كانَ أو عَدَماً، سابقاً أو لاحِقاً ـ فهو مقدورٌ لمولانا سُبْحانَه وتعالى، ومقدوريةُ كُلِّ حقيقةٍ من هذهِ الحقائقِ بما يَليقُ بها.

وهذا القولُ أقرَبُ للُّغةِ والعُرْف، وأسلَمُ من سُوءِ الأدبِ وإيهامِ النَّقْص، واللهُ تعالى أعلم.

وأما العَدَمُ الأزليُّ السابقُ على وجودِ الحوادِثِ في الأزل، فليسَ مُتعلَّقاً للقُدرةِ الأزليةِ اتفاقاً؛ لأزليَّتِهِ وأصالتِهِ وعَدَمِ احتياجِهِ إلى الفاعِلِ. انتهى.

(١) يعني: الإمام أبا بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣، رحمه الله تعالى.

(٢) في (ج): «بل يلزم».

وأما المُصحِّحُ لِتَعلُّقِ السَّمْعِ والبَصَرِ فهو الوجود، كما هو عُمْدَةُ الشيخ، فلا فَرْقَ بينَ موجودٍ وموجود، فالسَّمْعُ والبَصَرُ صِفتانِ مُتعلِّقتانِ بكُلِّ موجودٍ ـ قديماً كانَ أو حادثاً، ظاهِراً كانَ أو باطِناً، ذاتاً كانَ أو صِفةً ـ، فيَسمَعُ جَلَّ وعلا ويَرى في أَزَلِهِ ذاتَه العَلِيَّةَ وجميعَ صِفاتِهِ الوجودية، ويَسمَعُ سُبْحانَه وتعالى معَ ذلكَ فيما لا يَزالُ ذواتِ الكائناتِ كُلَّها وجميعَ صفاتِها[١] الوجودية؛ كانت من قَبيلِ الأصواتِ أو من غيرِها، أجساماً كانت أو ألواناً أو أكواناً أو غيرها.

وعلى هذا؛ لا تَعلُّقَ لهما[٢] بالمعدوم أصلاً، على ما قَرَّرَه[٣] الإمامُ السَّنوسيُّ في جميعِ كُتُبِهِ من أنهما لا يَتعلَّقانِ إلا بالموجود.

وخالفَه في ذلكَ سيِّدي عُمَرُ المغيلي[٤]، وأَلَّفَ تأليفاً نَحْوَ الكُرّاسَيْنِ في الرَّدِّ عليه في ذلك، لكنَّه لا يَنهَض، واللـهُ تعالى أعلم، فعندَه أنهما يَتعلَّقانِ بالمعدوم قبلَ كونِهِ كالعِلمِ في الأزل، فإنه ينكشفُ به ما يُوجَدُ فيما لا يزال، وفرَّقَ بعضُهم بينَ المعدوم الذي تَعلَّقَ[٥] عِلمُ الله تعالى بوجودِه، وبينَ المعدوم الذي عَلِمَ اللهُ تعالى

(١) في (ج): «صفاته».

(٢) في (ج): «لها».

(٣) في (ج): «قررهما».

(٤) كذا في الأصل، ولعله تصحيف، والمغيلي المعروف هو العلّامة المتكلم المفسّر أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم التلمساني، له: «البدر المنير في علوم التفسير»، و«مصباح الأرواح في أصول الفلاح» أرسله للسنوسي وابن غازي فقرّظاه سنة ٩٠٩هـ. «الأعلام» للزركلي (٦: ٢١٦)، و«معجم أعلام الجزائر» ص ٣٠٨.

(٥) قوله: «تعلق» سقط من (ج).

عَدَمَ وجودِه، فجعلَ الأولَ مُتعلَّقاً لهما[١] دونَ الثاني، لأنه موجودٌ في العِلم، ونصُّه: فإن قيل: يلزمُ على تَعلُّقِهما التنجيزيِّ بالموجوداتِ الحادثةِ حُدوثُ الانكِشاف، وحُدوثُ الانكِشافِ يَستَلزِمُ حُدوثَ الصِّفات، لأنَّ الانكِشافَ صِفةٌ للسَّمْعِ والبَصَر، ومُلازِمُ الحادِثِ حادِث.

فالجوابُ أن نقول: كُلُّ ما عَلِمَ اللـهُ تعالى بوجودِهِ فهو واجبُ الوقوع[٢]، لأنه موجودٌ في عِلم الله تعالى، يَصِحُّ تَعلُّقُ السَّمْعِ والبَصَرِ به في الأزل، ولا سيَّما على قولِ مَنْ يقول: إنّ السَّمْعَ والبَصَرَ نوعانِ من العِلم.

ويُؤيِّدُه قولُ بعضِ الصُّوفيةِ رضيَ اللـهُ تعالى عنهم أجمعين: نُودِيتُ في سِرِّي: فقُلْ للجاهِلين بي: إنّ سَمْعي وبَصَري يَتَعلَّقانِ بالمُمكِنِ المعدوم، يعني: الذي تَعلَّقَ عِلمُه تعالى بوجوده، وأما الذي تَعلَّقَ عِلمُ الله تعالى بعَدَمِهِ فلا يَتعلَّقانِ به أصلاً. والله تعالى أعلم.

فقولـه[٣]: (وحدوثُ التعلُّقِ يَستَلزِمُ حُدوثَ الصِّفات) ليسَ بشيء، لأنّ التعلُّقَ ليسَ صِفةً قائمةً بالصِّفة، بل هو ـ كما حُقِّقَ ـ أمرٌ اعتباريٌّ لا وجودَ له في الخارج، لأنه من الأمورِ الإضافية.

وأما الخِطابُ الذي سَمِعَه الصُّوفيُّ عن الله تعالى، وهو: «قُل للجاهِلين بي» إلخ؛ فلا يَنهَضُ بُرْهاناً عقلياً، ولا يُصادِمُ البُرهان.

(١) في (ج): «لها».

(٢) في (ج): «كل ما تعلق علم الله تعالى فهو واجب الوقوع».

(٣) في (ج): «قوله».

والذي استقرَّ للسَّنوسيِّ لم يَنفَرِدْ به، بل له سَلَفٌ في ذلك؛ الشَّهرَسْتانيُّ[١] في «النهاية»، والرازيُّ فيما رُوِيَ من كُتُبِه وغيرِها، وهو قولُ الأشعري.

قال الشيخُ يحيى[٢]: ولم نَـرَ مَن قال: إنهما يَتعلَّقانِ بالمعدوم.

فإذا عَلِمتَ ما اعتَمَدَه الشيخُ ومُوافِقُوه؛ عَلِمتَ أنّ لهما تَعلُّـقَيْنِ تنجيزيَّيْن:

أحدهما: قديم، وهو تَعلُّـقُهما بذاتِهِ وصِفاتِه سُبْحانه وتعالى.

والآخر: تنجيزيٌّ حادِث، وهو تَعلُّقُهما بالحوادِثِ بعدَ الوجود.

وليسَ لهما تَعلُّـقٌ صَلاحيٌّ لوجهَيْن:

أحدهما: قولُ الأئمة: إنّ صِفةَ الانكِشافِ لا صَلاحيَّ لها عِلماً وسَمْعاً وبَصَراً وإدراكاً.

والثاني: قولُ الشيخ السَّنوسيِّ في «الصُّغرى»: «المُتعلِّقانِ بجميعِ الموجوداتِ»، فلا تَعلُّـقَ لهما إلا بالموجود، فلا صَلاحيّةَ لهما، لِعَدَمِ تَعلُّقِهما بالمعدوم.

ولو فَرَضْنا ـ على ما اعتَمَدَه الشيخُ ـ أنّ لهما تَعلُّقاً صَلاحيّاً في الأزلِ قبلَ وجودِ المُمكِنات؛ لكانَ هو عَيْنَ التعلُّقِ بالمعدوم، فيَتَّحِدُ معَ القولِ المُقابِل، وأينَ النِّزاعُ والجدالُ والمُخالفةُ بينَه وبينَ خَصْمِهِ المُقابِل[٣]، فتأمَّل، واللـهُ تعالى أعلم.

(١) الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، المتوفى سنة ٥٤٨، رحمه الله تعالى.

(٢) هو الإمام الجهبذ أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي الجزائري المالكي، من كتبه: «حاشية على شرح السنوسية»، توفي سنة ١٠٩٦هـ. «سمط النجوم العوالي» للعصامي (٤: ٥٦٥) و«الأعلام» للزركلي (٨: ١٦٩).

(٣) قوله: «وأين النزاع والجدال والمخالفة بينه وبين خصمه المقابل» سقط من (ج).

وبالتعلُّـقَيْنِ التنجيزيَّيْنِ صَـرَّحَ الإمامُ المنجورُ[١] في «حواشي الصُّغرى»، وقد عَلِمتَ أنه لا يُمكِنُ سِواهُ باعتبارِ ما بَني عليه الشيخ، فلا يُمكِنُ مَن يَبْني على مذهبِ الشيخ أن يجعلَ لهما تَعلُّقاً في الأزلِ بالمُمكِنِ المعدوم، فاعرِفْهُ.

والمُرادُ بقولِهِ تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ وقوله: ﴿يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١]: العِلم، كما فسَّره به الجلالُ[٢] وغيرُه، وليسَ [في][٣] إرجاع وَصْفٍ لآخَرَ في مَقامٍ يَليقُ ذلك به ـ كما هنا ـ إلزامٌ بجَعْلِه راجعاً له دائماً، كما يقولُ[٤] الكَعْبيُّ[٥] من المُعتزِلةِ في رجوعِ السَّمْعِ والبَصَرِ للعِلم، لأنه لا يُثبِتُ سَمْعاً ولا بَصَراً، بل العِلمُ عندَه: إن تَعلَّـقَ بغيرِ الموجودِ فهو عِلم، وإن تَعلَّـقَ به سُمِّيَ سَمْعاً أو بصراً[٦]، لأنّ الجلالَ وغيرَه فسَّرهما[٧] بالعِلم هنا لِكَوْنِ السَّمْعِ لا يَتعلَّـقُ بالمعدوم، فتأمَّلْهُ فإنه خَفِيّ، واللهُ تعالى أعلَمُ وبه التوفيق.

وأما مُتعلَّـقُ العِلم: فهو المعلومُ الشامِلُ لكُلِّ واجبٍ وكُلِّ جائزٍ وكُلِّ

(١) هو العلامةُ أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن المغربي المالكي (٩٢٦ ـ ٩٩٥)، له مُصنَّفات في الفقه والعقائد. انظر: «الأعلام» للزركلي (١: ١٨٠).

(٢) يعني: الإمام جلال الدين المحلي، المتوفى سنة ٨٦٤، رحمه الله تعالى.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في (ب) و(ج): «يقوله».

(٥) هو العلامةُ شيخُ المعتزلة أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بالكعبي، من نظراء أبي علي الجبّائي، له مُصنَّفات في التفسير والكلام والجدل، اختُلِفَ في سنة وفاته ما بين ٣١٧ و٣٢٩. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥: ٢٥٥).

(٦) في (ج): «سمعاً وبصراً».

(٧) في (ج): «فسّره».

مُستَحيل، لأنّ المعلومَ هو ما مِن شأنِهِ أن يُعْلَم، فيَشمَلُ قولُهم: «كُلُّ واجبٍ» نفسَ العِلم، لأنه داخِلٌ في الواجباتِ التي تَعلَّـقَ بها، فيَعلَمُ اللهُ تعالى عِلمَه بعِلمِه، كما يَعلَمُ ذاتَه بعِلمِه.

ومِنَ الدَّهْرِيةِ مَن زعمَ أنه تعالى لا يَعلَمُ ذاتَه، لأنّ العِلمَ أمرٌ إضافيٌّ، فلو عُلِمَت ذاتُه لكانت مُضافةً إليه، وإضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ مُحال.

وجوابُه: أنّ ذاتَه تعالى من حيثُ إنه عالِـمٌ؛ مُغايِرةٌ له من حيثُ إنه معلوم، وهذا القَدْرُ من المُغايَرةِ كافٍ في هذه الإضافة.

ومنهم مَن زعمَ أنه تعالى لا يَعلَمُ الجزئيات، لأنه لو عَلِمَ كونَ زيدٍ في الدار، فعِندَ خروجِهِ منها: إن بقيَ العِلمُ الأولُ كانَ جَهْلاً، وإن لم يبقَ كان تغيُّراً.

وجوابُه: أنّ التغيُّـرَ في الإضافاتِ لا يُوجِبُ التغيُّـرَ في الذات، فكونُه تعالى عالِـماً بالمعلوم إضافةٌ بينَ عِلمِهِ وبينَ ذلك المعلوم، فقد تَغيَّـرَ المعلومُ بتَغيُّرِ الإضافة، ولم يَتَغيَّـرِ العِلم.

ومنهم مَن زعمَ أنه تعالى لا يَعلَمُ الجزئياتِ إلا عندَ وقوعِها، وأما قبلُ فإنه لا يَعلَمُ إلا الماهيّة، لأنّ المعلومَ مُتميِّز، والشيء قبلَ وجودِهِ نفيٌ مَحْض، فلا يكونُ في نفسِهِ مُتميِّزاً، فلا يَصِحُّ أن يكونَ معلوماً.

وجوابُه: أنّ ذلك منقوضٌ بعِلمِنا بالمعلوماتِ الشخصيةِ قبلَ وقوعِها، كعِلمِنا بطلوعِ الشمسِ غداً. إلى غيرِ ذلكَ من أبحاثِهم التي لا حاجةَ إليها بعدَ ثبوتِ الحقِّ بالبُرهانِ القاطِع.

وشَمَلَ قولُهم: «كُلُّ جائز»: الموجودَ المُمكِن، والمعدومَ الذي عَلِمَ اللهُ تعالى

أنه يُوجَد، والمعدومَ الذي عَلِمَ اللهُ تعالى أنه لا يُوجَد، فالعِلمُ يَتعلَّـقُ به، وإن كانَ غيرَ مُتَناهٍ في عَدَدِه.

وخالفَ بعضُ المُبتَدِعةِ في هذا، ونفى تَعلُّـقَ عِلمِ الله تعالى بما لا يَتَناهى، مُحتَجّاً بأنّ المعلومَ ممتازٌ، والمُمتازُ عن الشيءِ مُنفَصِلٌ عنه محدودٌ بالضرورة، فلا يكونُ غيرُ المُتناهي مُمتازاً، فلا يكونُ معلوماً.

وأُجيب: بأنه لا معنى للانفِصالِ عن الغَيْرِ إلا مُغايَرتُه له، وهي حاصِلةٌ في الآحادِ غيرِ المُتناهية، فصَحَّ تَعلُّـقُ العِلم بها.

وأجابَ الإمامُ فَخْرُ الدِّين: بأنّ المُتميِّـزَ كُلُّ واحدٍ منها، وهو مُتَناهٍ.

واعتُرِضَ بأنه إذا كانَ غيرُ المُتناهي معلوماً، يجبُ أن يكونَ مُتميِّزاً، ولا يُفيدُه تميُّـزُ كُلِّ فَرْد.

والجواب: أنه[1] لا معنى للعِلم بغيرِ المُتناهي إلا العِلمُ بآحادِه، وبهذا يَندَفِعُ الإشكالُ عن مَعْلوميةِ الكُلّ ـ أي: جميعِ الموجوداتِ والمعدوماتِ ـ بأنه لا شيءَ بعدَ الجميعِ يُعقَلُ تميُّـزُه[2] عنه.

وقد يجابُ بأنَّ تميُّـزَ المعدوم إنما هو بعدَ مُلاحَظةِ الغيرِ والشعورِ به، فحيثُ لا غير لا يَلزَمُ التميُّز، ولو سُلِّمَ فيكونُ التميُّـزُ عن الغير الذي هو كُلُّ واحدٍ من الآحاد.

هذا ما لُـخِّصَ في هذه المسألةِ من كلام سَعْدِ الدِّينِ التفتازانيِّ في «شرح المقاصِد»، وهو زُبْدةُ كلامِهِ فيها.

(١) في (ج): «أن».

(٢) في (ج): «تمييزه»، وكذا في المواضع الآتية في الفقرة الآتية بعد هذه.

وتحصَّل من هذا: أنّ عِلمَ الله تعالى يَتعلَّـقُ بما لا يَتَناهى على التفصيل، وهو الحقُّ الذي لا شكَّ فيه، وقد ساقَ إليه الدليلُ فيجبُ اعتِقادُه، وإن نازعَ الوَهْمُ فيه لِعَدَمِ نظيره.

وخالفَ إمامُ الحرَمَيْن، وزعمَ أنّ ما يُعلَمُ[١] دخولُه الوجود؛ فهو يَعلَمُه على التفصيل، وما عُلِمَ من الجائزات أنه لا يُوجَد؛ فالعِلمُ يَستَرسِلُ عليه، وحاصِلُ قولِهِ أنه لا يُجمَعُ في العِلم بينَ عَدَم النهاية والتفصيل، فإما أن يَثبُتَ مُفصَّلاً معَ التناهي، أو لا يَتَناهى معَ الاسترسال.

ثم اختَلَفوا في تفسيرِ ما أرادَ بالاسترسال؛ فقيل: أراد: أنّ عِلمَه بذلك يكونُ عِلماً كُلِّيّاً، بمعنى: أنه يَعلَمُ شيئاً قابلاً لأنْ يَندَرِجَ في حقيقتِهِ ما لا يَتَناهى، كما يَعلَمُ حقيقةَ البياضِ المُندَرِجِ تحتَها جميعُ آحادِ البياض، وهذا كقولِ الفلاسِفة، ووَجَّهَه المازَريُّ[٢] بما لا يَصِحّ.

ومنهم مَن قال: أرادَ بالاسترسال: أنّ تلكَ الجائزاتِ التي عَلِمَ اللهُ تعالى أنها لا تُوجَد؛ فالعِلمُ صالحٌ لأنْ يَتعلَّقَ بها على التفصيل.

وهذا باطلٌ أيضاً، أعني: تَعلُّـقَ العِلم على طريقِ الصَّلاحية، فإنّ الصالحَ لأنْ يُعلَمَ غيرُ معلوم[٣]، وإذا لم يكنْ معلوماً له لَزِمَ أن يقومَ به ما يُضادُّ العِلمَ به

(١) في (ج): «ما لا يعلم».
(٢) هو الإمام المُحدِّث الفقيه المُتفنِّن أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (٤٥٣ ـ ٥٣٦)، له مُصنَّفات، أشهرُها «المُعلِم بفوائد مُسلِم» و«شرح البرهان» لإمام الحرمين. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٠: ١٠٤ ـ ١٠٧).
(٣) في (ج): «غير المعلوم».

من جَهْلٍ أو غيرِه، وهي نقائصُ تَستَحيلُ على ربِّنا سُبْحانَه وتعالى بالعقلِ والنقل[١]، ويَلزَمُ اجتماعُ الضِّدَّيْنِ أو عَدَمُ القديم، فيلزمُ أنه لا يَصِحُّ شيءٌ من الجائزاتِ التي فُرِضَ استِرسالُ العِلمِ عليها، ويُؤدِّي إلى استِحالةِ ما عُلِمَت صِحّتُه، وقُضِيَ بجوازه.

وكذا رُدَّ التأويلُ الأولُ بأنّ[٢] المعلومَ من حيثُ الجملةِ مجهولٌ من حيثُ التفصيل، فما استَرسَلَ عليه العِلمُ غيرُ معلومٍ من ذلكَ الوجه، فيلزمُ كونُه مجهولاً بجَهْلٍ قديمٍ يَمتَنِعُ زوالُه، فيَستَحيلُ عَدَمُه، فيَستَحيلُ إيجادُه، فيلزمُ أنَّ كُلَّ مُمكِنٍ عُلِمَ أنه لا يقعُ لا يُوصَفُ[٣] بصِحّةِ الاقتِدارِ على إيقاعِه.

وأجاب الشهرستانيُّ عن أصلِ الإشكالِ بما حاصِلُه يرجعُ إلى إثباتِ العُمومِ في الصِّفاتِ كُلِّها باعتبارِ الصَّلاحية، ومعناه: أنّ المُمكِناتِ التي يَصلُحُ إيجادُها لا يقفُ العقلُ فيها إلى غاية، وكُلُّ ما فُرِضَ مِن[٤] عُروضِهِ منها لهذه الصِّفةِ كانَ للعِلم صلاحيةُ الإحاطة، والقُدرةِ صلاحيةُ إيجاده، والإرادةِ صلاحيةُ تخصيصِه.

قال ـ يعني: الشهرستانيّ ـ: وهذا معنى قولِنا: إنّ الصِّفاتِ تَتَعلَّـقُ بما لا يَتَناهى.

قال ابنُ التِّلِمسانيّ[٥]: واعلَم أنّ الاكتِفاءَ بالصلاحيةِ في تَعلُّقِ العِلم بشيءٍ[٦]

(١) قوله: «بالنقل» سقط من (ج).
(٢) في (ج): «الأول من».
(٣) في (ج): «إلا بوصف».
(٤) الحرف «من» سقط من (ج).
(٥) هو الفهريُّ الذي تقدَّم التعريفُ به.
(٦) في (ج): «بالشيء».

مما يَصِحُّ أن يَعلَمَه اللهُ مُشْكِلٌ، فلأنّ الصالحَ لأنْ يَعلَمَه لا يَلزَمُ أن يكونَ معلوماً له، وإذا لم يكن معلوماً له لَزِمَ قيامُ ضِدِّ العِلم به؛ مِنْ جَهْلٍ أو غيره، لاستِحالةِ خُلُوِّ القابِلِ للشيءِ عنه أو عن جُملةِ أضدادِه.

انظُرْ تمامَه وتفصيلَه وبَسْطَه، فقد اختصرتُه اختِصاراً لِـمَا فيه من التطويل.

قلت: وقولُ الفلاسِفةِ السابق يَقرُبُ منه قولُ كثيرٍ من الـمُـتَمَشدِقينَ المُتصفِّحين: «ليسَ في الإمكانِ أبدَعُ مما كان»، فينبغي أن يُجتنَبَ هذا الكلامُ لأنه فاسِد، سواءٌ اعتَبرتَ الإمكانَ الحقيقيَّ المُسنَدَ إلى قُدرةِ الباري أو لاكتِساب العبدِ؛ أما على الأولِ فيكونُ رأيَ الفلاسِفة، لأنّ مَن وَصَفَ اللـهَ تعالى بعَدَمِ الاقتِدارِ على أن يأتيَ بأحسَنَ مما كان؛ فهو كمَن وصفَه بالعَجْزِ عن الإتيانِ بغيرِ ما كان. وأما على الثاني فلأنّ قائلَه يَنسُبُ الاقتِدارَ(١) إلى نفسِه حتى نفاهُ في حالةٍ دونَ أخرى، وهذا اعتِزال.

ولو سُلِّمَت صِحّتُه بحسبِ الاكتِساب؛ فهو كلامٌ فلسفيٌّ مُوهِم.

ونصُّ إمامِ الحَرَمَيْن في «البُرهان»: «مَن قال: هو تعالى عالِـمٌ بما لا يَتَناهى على التفصيل؛ سَفَّهْنا عقلَه، وعِلمُه تعالى إذا تَعلَّـقَ بمـا لا يَتَناهى(٢)؛ فمعنى تَعلُّقِـهِ بـها: استِرسالُه عليها من غيرِ تفصيلِ الآحادِ معَ نفيِ النهاية، فإنّ مَـنْ يُحيلُ دخولَ ما لا يَتَناهى في الوجود، يُحيلُ تقديرَ وقوعِ تقديراتٍ غيرِ مُتناهيةٍ في العِلم».

---

(١) من قوله: «على أن يأتي بأحسن مما كان» إلى هنا سقط من (ج).

(٢) من قوله: «على التفصيل» إلى هنا سقط من (ج).

قلت: قالَ شيخُ شيخِنا العلامةُ اليُوسِيُّ(١) رحمه الله تعالى: قولُه(٢) هذا مَحْضُ دَعْوى بلا دليل؛ إذ لا يَلزَمُ من كونِ الوجودِ مُتناهِيَ العَدَدِ كونُ المعلومِ كذلك، وما لَزِمَ التناهي في الموجودِ إلا لِـحَصْـرِهِ في الوجود، والمعلومُ ليس كذلك، فقد هَجَمَ على عظيم، وخالَفَ أدلةَ المعقولِ وإجماعَ المُسلِمين. انتهى. الفِهْريّ.

وقد أجمَعَ المُسلِمونَ على أنّ نعيمَ الجِنانِ وعذابَ الكُفّارِ لا نهايةَ له، واللهُ تعالى هو الفاعِلُ المُريدُ له، ولا يُتَصوَّرُ ذلك إلا معَ العِلم بجميعِها على وَجْهِ التفصيل.

ثم قالَ بعدَ كلام: وكذلكَ قامَ الدليلُ القاطِعُ على أنّ كُلَّ ما وُجِدَ من المُمكِناتِ صَحَّ وجودُ مِثلِه، ولا وقوفَ للعقلِ إلى غايةٍ يحكمُ عندَها باستِحالةِ وجودِ ذلك، لأنّ ما صَحَّ على شيءٍ صَحَّ على مِثلِه.

قالَ الإمامُ أبو العبّاسِ ابنُ زِكْريّ:

تَعلُّـقُ العِلـمِ بـلا نِـهـايةْ   عـلى التفاصيـلِ بغَيْـرِ غايـةْ
رَدَّ عـلى الإمـامِ الاستِرسـالا   قـولُ الـصلاحيةِ ذا(٣) مُحـالا
لأنّ مـا عُلِـمَ بالتجميـلِ   مُـستَلزِمٌ للجَهْـلِ بالتفـصيلِ
كـذاك للـصَّلاحيةِ(٤) فالجهالـةْ   لازِمـةٌ لهـا والاستِحالـةْ

---

(١) هو العلامةُ الفقيـه الأديبُ نور الدين أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد اليوسي المالكي، المُلقَّب بغزاليِّ عصره (١٠٤٠ ـ ١١٠٢)، له مُصنَّفات في العقائد وأصول الفقه والأدب وغيرها. انظر: «الأعلام» للزركلي (٢: ٢٢٣).

(٢) في (ج): «في قوله».

(٣) في (ج): «إذا».

(٤) في (ج): «للصلاحي».

وأما الحياة: فهي لا تـتعلَّـقُ بأمر، لأنها لا تقتضي أمراً زائداً على قيامِها بمَحَلِّها، وحياةُ الله تعالى هي صِفةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاتِـهِ تعالى، ليسَت بـرُوحٍ ولا مِزاجٍ؛ لاستِغناءِ صِفتِهِ تعالى عن مُقوِّمٍ يُقوِّمُها، لوجوبِ وجودِها.

وأما قولُ الإمامِ السَّنوسيّ: الحياة: صِفةٌ تُصحِّحُ لِـمَنْ قامت به أن يَتَّصِفَ بالإدراك. فَسَّرَ بعضُهم: «تُصحِّح» بمعنى: تُجوِّز، إذ هيَ شرطٌ عقليٌّ في الإدراك، فلا يجوزُ بدونِها.

فالمُرادُ بالتَّجوُّزِ رفعُ الاستِحالة، فالتجوُّزُ هنا بمعنى الإمكانِ العامِّ الشامِلِ للواجبِ والمُستَوي الطَّرَفَيْن، فيُجعَلُ في حَقِّنا بالمُستَوي الطرفَيْن، وفي حَقِّ القديم بمعنى الوجوب، لاستحالةِ اتِّصافِهِ تعالى بالحوادث، فالصِّحّةُ في حقِّه بمعنى الوجوب[1]، إذ كُلُّ ما صَحَّ أن يَتَّصِفَ به؛ بمعنى: وَجَبَ له، وفي حَقِّنا بمعنى الجواز.

وبالجملة؛ فجميعُ صفاتِ المعاني مُتعلِّقةٌ إلا الحياة.

وأما الكلام: فيَتَعلَّـقُ بما يَتَعلَّـقُ به العِلم، وتَعلُّـقُه تَعلُّـقُ دلالة.

فإذا تَقرَّرَ أنَّ العِلمَ يَتَعلَّـقُ بكُلِّ واجبٍ وجائزٍ ومُستَحيل، فلا رَيْبَ في تَعلُّقِ كلامِهِ تعالى بها[2]، إذ العالـمُ بالشيءِ يُخبِرُ عنه، فيُخبِرُ تعالى بما يجبُ لذاتِه، وبما يَستَحيلُ عليه، وبما يجوزُ في حَقِّهِ فِعلُه. فكُلُّ ما تَعلَّـقَ به العِلمُ تَعلَّـقَ به الكلامُ لأزليَّـتِه.

---

(١) من قوله: «لاستحالة اتصافه تعالى بالحوادث» إلى هنا سقط من (ج).

(٢) في (ج): «لها».

فإن قيل: لا نُسَلِّمُ أنّ جميعَ ما يَتعلَّـقُ به العِلمُ يَتَعلَّـقُ به الكلام، لأنّ اللهَ تعالى في أزلِـهِ عَلِمَ عَدَمَ إيمانِ الكافر، وقد أمَرَه بالإيمان، فالكلامُ إذن إنما تَعلَّـقَ بالأمرِ بالإيمان، ولم يَتعلَّـقْ بعدَمِه، والعِلمُ قد تعلَّـقَ بعَدَمِهِ وبالأمْرِ به كَشْفاً واتضاحاً، فهو إذن أعمّ.

فالجواب: أنّ تعلُّقاتِ الكلامِ ليست مُنحَصِرةً في الأمر، بل يَتعلَّـقُ به وبالنهي وبالوَعْدِ والوعيدِ والأمرِ والنِّداء، فهَبْ أنه لم يَتعلَّـقْ بتَرْكِ الإيمانِ في المثالِ بطريقِ الأمر، فقد تَعلَّـقَ به بطريقِ الخبر بعَدَمِ الوقوع، وبطريقِ الوعيد، وبطريقِ النهي، فصَحَّ إذن قولُ أهلِ السُّنَّة: إنَّ جميعَ ما تَعلَّـقَ به العِلمُ تَعلَّقَ به الكلام. انتهى.

تتمـة:

سُئِلَ الإمامُ محمدٌ المَدْعُوُّ بزَيْنِ العابدينَ[1] سِبطُ المَرصَفيّ[2]، نفعَنا اللهُ به، عن قولِهِ تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وصورةُ السُّؤال:

إنّ الدُّعاءَ مَظِنّـةُ الإجابةِ بمفهومِ ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، وإنّ وَعْدَ اللهِ تعالى حقّ، وما في عِلمِ اللهِ تعالى لا يَتغيَّـرُ ولا يَتجدَّدُ عليه مَـحْوٌ وإثبات، وربما طلبَ غيرَ ما في العِلمِ المذكور، فإن لم يَقَعْ خالفَ وَعْدَ الإجابة، وإن وقعَ لَزِمَ قبولُ العِلمِ المذكورِ المَحْوَ، فليُتأمَّل.

---

(١) هو العلامةُ زين العابدين محمد بن محمد الغَمْري المصري الشافعي، متصوف، له نَظمٌ وكتبٌ كثيرة، توفي سنة ٩٦٦، رحمه الله تعالى. انظر: «الأعلام» للزركلي (٧: ٥٨ ـ ٥٩).

(٢) في (ج): «المرصعي».

ثم أجابَ رضيَ اللـهُ تعالى عنه، وقالَ في الجوابِ ما صورتُه:

الحمدُ لله مُقيتِ الأسرارِ بعدَ الأنوار، إما أن يُلهِمَ اللـهُ تعالى السائلَ أن لا يسألَ إلا ما يُوافِقُ العِلمَ القديم، وإمّا أن يُؤخِّرَ دعوتَه للقيامة، كما ثبتَ في الحديث[1]، وإما أن يُلهِمَه أن لا يسألَ إلا ما يَقبَلُ المَحْوَ والإثباتَ في اللَّوْحِ المحفوظ، وإمّا أن يكونَ المرادُ بالإجابةِ الجزاء، فيُثيبَه، ويكونَ الدُّعاءُ حينَئذٍ أمراً تَعَبُّديّاً، لمفهوم صيغةِ ﴿ٱدۡعُونِيٓ﴾ المُجابِ عنها بـ﴿أَسۡتَجِبۡ﴾، والقَصْدُ من الدعاءِ حقيقةً إنما هو حبُّ مناجاةِ الربِّ، لا بلوغُ الغَرَض، لِئلّا يكونَ معلولاً، فافهَمْ ذلك.

تمَّ السُّؤالُ والجواب.

كتبتُ[2] ذلك مِن خطٍّ كُتِبَ مِن خَطِّهِ رضيَ اللهُ تعالى عنه.

ووُجِدَ بخَطِّهِ رضيَ اللهُ تعالى عنه أيضاً:

فـوَحَـقِّــهِ لأُسَــلِّمَنَّ لأَمْــرِهِ ... في كُـلِّ نائبـةٍ وكُـلِّ خَنــاقِ[3]

مُوسى وإبـراهيمُ لَـمّا سَلَّمـا ... سَلِما مِـنَ الإغـراقِ والإحـراقِ

---

(١) يعني: ما أخرجه الترمذي (٣٦٠٤/ م٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «ما من رجل يدعو الله بدعاء إلا استُجيب له، فإما أن يُعجَّلَ في الدنيا، وإما أن يُدَّخَرَ له في الآخرة، وإما أن يُكفَّرَ عنه من ذنوبه بقَدْرِ ما دعا، ما لم يَدْعُ بإثمٍ أو قَطيعةِ رَحِمٍ أو يَستَعجِل». قالوا: يا رسول الله، وكيفَ يَستَعجِل؟ قال: «يقول: دَعَوتُ ربي فما استجابَ لي».

(٢) في (ج): «كتب».

(٣) في (ج): «في كل نائبة وضيق خناق».

تـمَّـتِ[1] الرسالةُ بحَمْدِ الله تعالى وعَوْنِهِ وحُسْنِ توفيقه، فالحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبه وسَلَّم[2].

❊ ❊ ❊

---

(١) في (ب) و(ج): «انتهت».

(٢) في (ب): «والحمدُ لله وحده، وصلّى الله على مَن لا نبيَّ بعدَه»، وفي (ج): «وكان الفراغُ من كتابتها يومَ الجمعة المبارك، لسبع وعشرين خلت من شهر رجب الفَرْدِ الحرام، الذي هو من شهور سنة ١٣٠١؛ أحد وثلاث مئة وألف، من هجرةِ مَن له العِزُّ والمجدُ والسُّؤدَدُ والشرف، صَلّى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه كلّما أقبلَ وقتٌ أو سَلَف، على يدِ الراجي شفاعةَ سيِّد مُضَر؛ الفقيرِ إلى الله تعالى علي عمر؛ الشوبري بلداً، الشافعي مذهباً، غفرَ اللهُ له ولوالدَيْهِ وللمُسلِمين والمُسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، آمين. وصَلّى الله على سَيِّدنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبه وسَلَّم تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدِّين».

قلت: انتهيت بحمد الله من نسخ هذه الرسالة المفيدة في يوم الجمعة خلال ساعات من نهاره وليله بتاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠٠٦، أدعو الله تعالى أن ينفعني بها وينفع المسلمين، ويحسن خاتمتي، ويوفقني إلى يوم الدين. كتبه الفقير إلى الله تعالى سعيد عبد اللطيف فودة، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

❋ ❋ ❋

دار الذخائر

صدر للمحقق

تعديل

رسالة القياس

من علم المنطق

للعلامة إسماعيل بن مصطفى الكلنبوي

١١٤٣-١٢٠٥هـ

رحمه الله تعالى

حققها وقدم لها وعلق عليها

سعيد عبد اللطيف فودة

دار الذخائر

صدر للمحقق

رسالة في

الرد على ابن تيمية

في مسألة حوادث لا أول لها

تأليف

الإمام بهاء الدين عبد الوهاب بن عبد الرحمن الإخميمي

ويليه

النقد القديم لما كتبه ابن تيمية على حديث عمران بن حصين

حققها وشرح عباراتها وذيل عليها

سعيد عبد اللطيف فودة